

المطالبة بقانون للشراكة الفاعلة بين الشباب والجهات الرسمية

عدد كبير من الفتيات يتسربن من التعليم في المراحل الأساسية نتيجة الزواج المبكر



الشباب هم طاقة المجتمع وشريان الحياة النابض بالتطور والتجدد، وهم أساس كل بناء ونهوض، وبالتالي فثرافتهم وتفاعلهم مع الجوانب كافة تعتبر من الأمور التي ينبغي لنا ألا نغفل عنها، ولابد أن نجد آلية لشراكة فاعلة بين الشباب والحكومة بحيث يتم الاستفادة والتوظيف الأمثل لطاقة الشباب وقدراتهم من ناحية، ومن ناحية أخرى خلق الرضا في نفوس شبابنا، كون هذا الرضا سيفتح باباً واسعاً إلى آفاق طموحة إلى التطور والنهوض.. هذه الكلمات كانت جزءاً من رأي الأخت سلطانة الجهام رئيسة مركز مساندة قضايا المرأة والمديرة التنفيذية لمؤسسة دعم التوجه المدني الديمقراطي (مدى) في إطار حديثنا معها في عدد من المحاور.

لقاء / هناء الوجيه

إجراءات القروض الميسرة للشباب تقف عائقاً أمامهم

المشاركة والتفاعل مع قضايا التنمية و مجالاتها المختلفة وبذلك تضمن تعزيز أدوارها وتحصل على حقوقها التي تطمح في الوصول إليها.

التدريب والتأهيل

أما ما يخص التدريب والتأهيل في المجالات التوعوية المختلفة، فنحن نتعامل مع قضية حرمان الفتاة من التعليم كشكل من أشكال العنف ضدها، وخصوصاً إذا ما كانت تلك الفتاة من اسرة تشجع تعليم الذكور، وتحرم الفتاة باعتبار أن دور المرأة يقتصر على المنزل أو المقل، حتى تصل إلى سن معينة، ويتم تزويجها، وتلك هي دورة الحياة، بالنسبة للمرأة من وجهة نظرهم.. وعموماً أيا كانت معيقات الاتصال بالتعليم وخصوصاً في المناطق الريفية كوعورة الطريق وبعد المبني المدرسي أو عدم توافر كادر نسوي من المعلمات، فحرمان المرأة من التعليم يستدعي بذل الجهد والاستمرار في التوعية لتوهّب المرأة أبسط حق من حقوقها.

هل يعتبر الزواج المبكر أحد أسباب تسرب الفتاة من التعليم؟

فلا.. هو أحد الأسباب، ونحن كعضو في الشبكة اليمنية لمناهضة العنف ضد المرأة (شيماء) في إطار برنامج الحد من الزواج المبكر، نؤكد أن الدراسات العلمية والبحوث التي قامت بها (الشبكة) في ست محافظات ومن خلال اللقاءات المجتمعية في المديريات التي تم من خلالها مناقشة قضية الزواج والإنجاب المبكر، أوضحت لنا طيباً أنه من أسباب تسرب الفتيات من التعليم، تأثيرهن عن الآثار الصحية والاجتماعية إلى جانب التأثير على مشاركة المرأة في عملية التنمية، فهي حالة الزواج والإنجاب المبكر تكون النساء غير قادرات على المشاركة الفاعلة في التنمية او في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسرة أولاً، ومن ثم المديرية والمحافظة والمجتمع ككل.

عمل المؤسسة يرتكز على الجانبين التوعوي والتأهيلي للنساء، ونحن في المؤسسة نهتم بمجمل قضايا النساء، كما نسعى إلى مناهضة العنف الذي قد تتعرض له المرأة بشكل مباشر أو غير مباشر، والأنشطة والبرامج التي نفذت في هذا المجال متعددة ومن أهم ما تذكر عليه المؤسسة قضايا التعليم والزواج المبكر والميراث وغيرها من الأمور التي تجحف في حق المرأة بسبب ظلم عادات وتقاليد خاطئة قد تفرضها من أبسط الحقوق.

طبعاً عمل المؤسسة يركز بنسبة (80%) على الريف (20%) على الحضر، ذلك لأن النسبة الأعلى من السكان في الأرياف، ويتم احتواء هذه المناطق من خلال المفوضيات الطوعية للمؤسسة في عشرين محافظة.. (333) مفوضية في المديريات المختلفة لمحافظات الجمهورية، الكل يعمل نحو تحقيق هدف واحد، هو النهوض بأوضاع المرأة وتأهيلها وحمايتها من مظاهر العنف التي قد تتعرض لها.

هل يتم تنفيذ البرامج الخاصة بتعلم الفتاة بالتعاون مع الجهات المعنية أم أن للمؤسسة أنشطتها وبرامجهما المستقلة؟..

في ما يخص المؤسسة فهناك دعم التوجه المدني الديمقراطي، فنحن لا نعمل مباشرة مثلاً في التعليم كفتح المدارس أو مراكز حمو الأممية أو إعداد المناهج وأغيره، فلتلك أمور لها من يختص بها إنما علينا توعوي يركز على التوعية والتدريب.

ونختتم حديثنا في هذا الشأن مع الأخت آسيا الديمي الاختصاصية الاجتماعية التي تؤكد أن عدداً كبيراً من الفتيات يتسربن من التعليم في المراحل الأساسية، نتيجة الزواج المبكر، وكذا الإنجاب المبكر، وبذلك لا تستحب لهن ظروفهن الآلية الجديدة بمواصلة التعليم.

وترى الديمي أن العمل للحد من زواج الصغيرات أمر مهم،

ونشر الوعي بهميتها هو التوقيت الصحيح للحمل الآمن الذي سيجنب الفتاة كثيراً من المخاطر والأثار ويتيح لها فرص

في البدء نرحب بالأخت سلطانة الجهام ونتسائل : في رأيك كيف يمكننا أن نوجد الشراكة ونخلق الرضا في نفوس شبابنا ؟ وما أهمية ذلك ؟

الشباب هم أكبر ثروة في المجتمع اليمني، وللأسف في أغلب الأحيان يغض النظر عن هذه الفئة، برغم أنه ينبغي أن يكون لهم مجالات واسعة للمشاركة على المستويات المركبة والمحلية والإقليمية، وحقيقةً أسعدني مؤخرًا المؤتمر الذي أقامته وزارة الشباب والرياضة لتفعيل دور الشباب، والمطالبة بإيجاد قانون للمشاركة، مع علمنا أن مشاركة الشباب أمر مهم فهو ليس مجرد قانون، وإنما تطبيق ينبعي لنا أن نعمل به، فكم لدينا من فريجين وحربيات بعد الثانوية العامة، يصباون بالإيجاب، وهم في حالة الانتظار لفرص العمل، لماذا لا تفك المؤسسات الرسمية في وضع الخطط لاستيعابهم، حتى تستطيع أن تستثمر هذه الطاقات ويشعر الشباب حتى على مستوى صياغة القانون، أن لهم احتياجات، لابد أن تؤخذ بعين الاعتبار.. قد تكون منظمات المجتمع المدني من الأبواب التي ساعدت الشباب في الانطلاق وإثبات الذات، لكننا نتطلع إلى أبواب أخرى يجد الشباب نقطة اتفاق وتواصل ما بينهم وبين الجهات الرسمية، ليكون هناك



الأم الصغيرة تفتقر لخبرات المهارات اللاحمة لأداء دورها الأسري